TD/B/45/15
TD/B/COM.3/20

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/45/15
TD/B/COM.3/20
22 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف

من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

(A) GE.99-50266

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١	٣
الأول-	استنتاجات وتوصيات متفق عليها اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة	٢-٣٧	٤
الثاني-	البيان الافتتاحي.....	٣٨-٤١	١١
الثالث-	آثار البيئة الاقتصادية لما بعد جولة أوروغواي على تنمية المشاريع بما في ذلك قضايا السياسة العامة المتصلة بالتعاون والتكتيل بين الشركات..	٢٤-٧٤	١٣
الرابع-	أثر التجارة الإلكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية	٧٥-١٢١	٢٣
الخامس-	الإجراء الذي اتخذته اللجنة والبيانات الختامية.....	١٢٢-١٢٣	٣٤
السادس-	المسائل التنظيمية.....	١٢٤-١٢٨	٣٥

المرفقات

المرفق

الأول-	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة	٣٧
الثاني-	الحضور	٣٨

مقدمة

١- انعقدت الدورة الثالثة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وعقدت اللجنة، أثناء هذه الدورة، ثلاث جلسات عامة (الجلسات العاشرة إلى الثانية عشرة) و١١ جلسة غير رسمية.

الفصل الأول

استنتاجات وتوصيات متفق عليها اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة

البند ٣ من جدول الأعمال: آثار البيئة الاقتصادية لما بعد جولة أوروغواي على تنمية المشاريع، بما في ذلك قضايا السياسة العامة المتصلة بالتعاون والتكتل والربط الشبكي فيما بين الشركات

٢- جلبت العولمة وفترة ما بعد جولة أوروغواي معهما بيئة تنافسية جديدة ومن ثم متطلبات جديدة لتحقيق استمرار القدرة التنافسية من جانب الشركات. ولاحظت اللجنة في هذا السياق أن تكوين الشراكات والربط الشبكي على الصعيد الدولي والتكتل مع المحليات هي بعض أفضل الطرق لبناء ومواصلة ذلك النوع من القدرة التنافسية الذي تحتاج إليه مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل البقاء والنمو في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة.

٣- وقد اتفقت اللجنة، وهي تحيط علماً بالتوصيات الواردة في تقريري اجتماعي الخبراء المعنيين بالشراكات فيما بين الشركات وبالتكتل والربط الشبكي (الواردين في الوثيقتين TD/B/COM.3/12 وTD/B/COM.3/14، على التوالي)، على التوصيات المحددة التالية فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال.

ألف - توصيات موجهة إلى الحكومات

٤- إن الحكومات، وخاصة في البلدان النامية وفي البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مدعوة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى إيجاد بيئة اقتصاد كلي تمكينية وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات التي لا بد منها، بما في ذلك التعليم، بغية النهوض بالقطاع الخاص وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك، في جملة أمور، عن طريق الشراكات فيما بين الشركات.

٥- ولهذا الغرض، فإن الحكومات مدعوة إلى النهوض بتوفير الشروط الأساسية مثل إيجاد إطار قانوني يشمل نظاماً لحقوق الملكية، وقانون عقود، وقانوناً تجارياً وقوانين خاصة بالإفلاس، وإيجاد مناخ سليم خاص بالمنافسة. كذلك فإن الحكومات مدعوة إلى النهوض بالأسواق المحلية لرؤوس الأموال وتعبئة المدخرات المحلية لتيسير وصول مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل.

٦- والتدابير الناجحة لتنشيط التكتل والربط الشبكي فيما بين مؤسسات الأعمال تتطلب شراكة بناءة بين القطاعين العام والخاص ويجب أن تتيح استجابات مدفوعة بالطلب موجهة نحو الأوضاع المحلية. ولذلك فإن الحكومات مدعوة إلى إيجاد وسائل مناسبة تمكن وتشجع المؤسسات من المستوى المتوسط على دعم تطوير مؤسسات الأعمال دعماً فعالاً، بما في ذلك بوجه خاص التعاون فيما بين الشركات.

باء - توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٧- في حين أنه تقع على البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن تنمية وتعزيز قطاع مؤسسات الأعمال لديها، فإن مما له أهمية حاسمة قيام المجتمع الدولي بانتهاج سياسات وتدابير دعم مناسبة. وهذه قد تشمل تقديم مساعدة تقنية محددة الهدف، وتوفير إمكانية الوصول إلى شبكات المعلومات، وتعزيز الدعم لنظم البحث والتطوير عن طريق تدعيم الروابط مع مؤسسات الأعمال والجامعات ومؤسسات البحوث، وكذلك عن طريق اتباع قنوات مناسبة أخرى.

٨- ويلزم بذل جهد عريض القاعدة من جانب المجتمع الدولي بغية مساعدة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية على تلبية المعايير المعترف بها دولياً. وينبغي قيام المجتمع الدولي بتعزيز الوعي بوجود هذه المعايير وبتوفير معلومات عن الكيفية التي يمكن بها تلبية هذه المعايير وتقديم ما يتصل بذلك من مساعدة.

٩- ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في الوصول إلى التمويل. فينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ويعزز البحوث المتعلقة بالإمكانية العملية لتدعيم وتصميم وإنشاء آليات مالية خاصة لتلبية احتياجات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٠- والمجتمع الدولي مدعو إلى تيسير التعاون فيما بين الشركات عن طريق الإسهام في توفير إمكانية الوصول إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية، وخاصة في أقل البلدان نمواً.

١١- ودعماً للمبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى النهوض بالتعاون فيما بين الشركات، فإنه ينبغي بذل جهود مناظرة على مستوى التعاون المتعدد الأطراف و/أو الثنائي. وينبغي أن تشمل هذه الجهود ما يلي: دعم البرامج التي تشجع إيجاد فرص للتعاون فيما بين الشركات (مثلاً عن طريق إقامة مشاريع رائدة ومعارض وجولات دراسية وعمليات ربط بالمواقع على الشبكة الالكترونية العالمية)؛ وتدريب الموظفين من الشركات المهتمة بالأمر؛ وتيسير نقل التكنولوجيا؛ وتوفير الخبراء؛ وتقديم المساعدة المالية بغية دعم الهياكل وكذلك خدمات المعلومات. وينبغي لمخططات التعاون الدولي في البلدان النامية وفي البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن تتناول احتياجات أساليب الانتاج الحديثة (مثلاً مراقبة الجودة والانتاج الآني). ويمكن أيضاً للوكالات التي تعمل في إقامة الشراكات أن تساعد الشركاء المحتملين على تحديد أهدافهم على نحو أفضل، مع التركيز على عمليات بناء الثقة وتطوير الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الغرض.

جيم - توصيات موجهة إلى الأونكتاد

١٢- يُرجى من الأونكتاد أن يكمل على وجه السرعة الأعمال التي أوعزت دورات سابقة للجنة بالاضطلاع بها وأن يضطلع بالمهام التالية:

١٣- يُطلب إلى الأونكتاد أن يقوم، بالتعاون والتنسيق مع منظمات دولية أخرى، بمساعدة البلدان النامية على الاندماج في شبكات مؤسسات البحوث (في البلدان النامية والبلدان المتقدمة) المعنية بقضايا الربط الشبكي وإقامة الشراكات والتكتل بغية تمكين هذه البلدان من الاستفادة من نتائج بحوث هذه الشبكات.

١٤- ينبغي للأونكتاد أن يقوم، في إطار برنامج تطوير عملية تنظيم المشاريع ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC)، بدراسة جدوى طرق ووسائل زيادة إمكانية وصول مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل، بما في ذلك رؤوس الأموال الاستثمارية الدولية.

١٥- ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدراسات حالات إفرادية لتعيين أفضل الممارسات في تشجيع التعاون فيما بين الشركات بغية وضع معايير وقوائم مرجعية بالأوضاع والقدرات والمواقف التي تجعل الشركات "جاهزة للدخول في شراكات"، وهذا يشمل تناول احتياجات أقل البلدان نمواً في مرحلة ما قبل التعاون، وذلك بتعيين طرق تمكين مؤسسات الأعمال من بناء الثقة التعاقدية عن طريق نظمها القانونية، والثقة القائمة على حسن السمعة عن طريق إيجاد نظرة مشتركة فيما بين الشركاء، والثقة التقنية عن طريق تعزيز قدراتها التكنولوجية والإدارية على الاضطلاع بالمهام المتفق عليها.

١٦- ينبغي للأونكتاد أن يسدي المشورة للحكومات بشأن إيجاد بيئة سياسات مناسبة للتعاون فيما بين الشركات، فضلاً عن إسداء مشورة بشأن خيارات السياسة العامة داخل قطاعات محددة.

١٧- ينبغي للأونكتاد الاضطلاع بتجميع معلومات أو بوضع قائمة جرد بغية القيام، في حالة الضرورة، بإنشاء شبكة إلكترونية لبرامج الشراكة بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، ورابطات ومنظمات مناسبة تتولى تعزيز التعاون فيما بين الشركات، بما في ذلك تجميع معلومات مفيدة عن وكالات وسيطة تعمل في المواءمة بين المؤسسات، وذلك باستخدام موقع الأونكتاد على الشبكة الالكترونية العالمية وربط هذا الموقع مباشرة ببرنامج تطوير عملية تنظيم المشاريع ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (إمبريتيك: EMPRETEC) وبشبكات الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار.

١٨- ينبغي للأونكتاد أن يعد دراسة عن الحوافز الابتكارية غير الضريبية التي يمكن استخدامها لتنشيط التكتل وترويج الاستثمار وتنمية روابط ايجابية داخل الاقتصاد المحلي وتحقيق نقل أكبر المهارات والتكنولوجيا.

١٩- كما ينبغي للأونكتاد مواصلة وتوسيع نطاق ما يضطلع به حالياً من برامج مساعدة تقنية من أجل البلدان النامية، تكون لها صلة بتنمية مؤسسات الأعمال مثل برنامج "إمبريتيك" وبرنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (TRAINFORTRADE) وغيرهما. وينبغي أن تكون لأقل البلدان نمواً أولوية فيما يقدمه الأونكتاد من مساعدة. وينبغي تناول الاحتياجات المحددة لبلدان نامية معينة ذات اقتصادات ضعيفة هيكلياً وعرضة للمخاطر. وينبغي للأونكتاد مواصلة تقديم مساعدة تقنية إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٠- وافقت اللجنة على عقد اجتماع الخبراء التالي في إطار البند ٣ من بنود جدول الأعمال:

تطوير خدمات محلية مستدامة وتدابير دعم دولية تضم خدمات مالية وغير مالية، وتنمية الموارد البشرية، والوصول إلى المعلومات، وتقييم فرص الحصول على التكنولوجيات، وذلك بغية تحسين وتعزيز دور وطاقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية في إطار حوار بين القطاع الخاص والقطاع العام.

البند ٤ من جدول الأعمال: أثر التجارة الإلكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية

٢١- إن تطور التجارة الإلكترونية سيؤثر تأثيراً أساسياً، في السنوات القادمة، على سير التجارة الدولية. وستشكل المشاركة في التجارة الإلكترونية من قبل البلدان النامية - وبخاصة أقل البلدان نمواً، وبعض البلدان النامية ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والسريعة التأثر - والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وبخاصة قطاعات المشاريع فيها، مكوناً أساسياً للنمو وتوليد الثروة على المستوى العالمي.

٢٢- غير أن التفاوتات الحالية في إمكانية الوصول إلى البنى التحتية الأساسية (مثل الاتصالات) والشبكات (مثل شبكة الإنترنت) ينبغي أن تعالج إذا ما أريد تحقيق الفوائد المحتملة للتجارة الإلكترونية بطريقة عالمية بحق. ومن المهم بالقدر نفسه في هذا الصدد أن تستطيع هذه البلدان الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالقضايا التقنية والقانونية والاقتصادية وقضايا السياسة العامة التي يثيرها التطور السريع للتجارة الإلكترونية.

٢٣- وفي هذا السياق، يسهم اجتماع "شركاء من أجل التنمية" (المعقود في ليون بفرنسا في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨) مساهمة إيجابية في اتجاه التوصل إلى فهم مشترك للبعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية. وتعتبر اللجنة أن من شأن متابعة هذا النهج الايجابي أن تسهم في العمل المضطلع به في اتجاه اعتماد إطار دولي للتجارة الإلكترونية.

٢٤- وتعرب اللجنة عن تقديرها للأمانة على نوعية الوثائق التحليلية التي أعدت لدورتها الثالثة، وتشدد على أهمية الوثائق التحليلية في زيادة وعي الدول الأعضاء بالفوائد المحتملة والعقبات التي تعترض البعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية تحديداً وفي تحسين فهم الآثار المتصلة بالسياسة العامة. وترى اللجنة أنه يمكن للأونكتاد أن يقدم مساهمة

هامة وإيجابية في النقاش الدائر حالياً بشأن التجارة الإلكترونية عن طريق متابعة مثل هذا العمل، مع التركيز على القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية. وينبغي القيام بذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية التي لديها اهتمام محدد بمجال التجارة الإلكترونية.

٢٥- وتحيط اللجنة علماً بتوصيات اجتماع الخبراء المعني بموضوع "بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: تنمية الموارد البشرية" الواردة في الوثيقة TD/B/COM.3/13.

ألف - <u>موجهة إلى الحكومات</u>

٢٦- إن الحكومات مدعوة إلى تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية السليمة لأغراض التطور السريع للتجارة الإلكترونية ونشرها في أوساط المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغية التوصل، في جملة أمور، إلى تيسير إمكانية التشغيل المتبادل. وبصفة خاصة، ينبغي النظر في تدابير السياسة العامة التي من الممكن أن تشجع الاستثمار في الهياكل الأساسية المحلية للاتصالات والربط عن طريق شبكة الإنترنت وذلك كشرط أساسي لتحسين مشاركة جميع البلدان في التجارة الإلكترونية.

٢٧- ويمكن للقطاعين الخاص والعام على السواء تقديم مساهمات هامة في تصميم القواعد والمبادئ التوجيهية الوطنية والدولية التي تتيح نشر فوائد التجارة الإلكترونية بطريقة منصفة وعالمية بحق. والحكومات مدعوة إلى إيلاء اهتمام خاص مناسب لتجارب وخبرات مؤسساتها في مجال التجارة الإلكترونية.

٢٨- والحكومات مدعوة إلى مواصلة جهودها من أجل إيلاء الاعتبار المناسب للأثر الإنمائي للقواعد والأنظمة المحتملة التي يمكن أن تعتمدها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في ميدان التجارة الإلكترونية.

باء - <u>موجهة إلى المجتمع الدولي</u>

٢٩- إن المجتمع الدولي مدعو لتعزيز المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) زيادة وعي المسؤولين الحكوميين، ومزاولي التجارة، ومنظمي المشاريع بشأن مختلف الأبعاد القانونية والتقنية والاقتصادية للتجارة الإلكترونية، وتأثيرها المحتمل على قدرة هذه البلدان على المشاركة على نحو أكثر نشاطاً في التجارة الدولية؛

(ب) إتاحة أدوات عملية للتعلم والمعلومات من أجل تحسين قدرة هذه البلدان ومؤسساتها على استخدام تقنيات التجارة الإلكترونية استخداماً فعالاً؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على تحسين كفاءتها التجارية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية؛

(د) توفير المساعدة الضرورية لهذه البلدان في بناء القدرات وفي إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي اللازم للاستفادة من التجارة الإلكترونية؛

(هـ) تيسير المشاركة الأوسع لهذه البلدان في العمل المضطلع به في اتجاه اعتماد إطار دولي للتجارة الإلكترونية.

جيم - <u>موجهة إلى الأونكتاد</u>

٣٠- تحيط اللجنة علماً بالتعاون القائم بين الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية والإقليمية المختصة التي يتصل عملها بميدان التجارة الإلكترونية، وتشدد على أهمية زيادة تعزيز هذا التعاون.

٣١- وتطلب اللجنة أن يقوم الأونكتاد بتجميع المعلومات عن أبعاد التجارة الإلكترونية ذات الصلة بالتنمية وأن يتم نشر هذه المعلومات على موقع الأونكتاد على شبكة الاتصالات العالمية. ويمكن لهذه المعلومات أن تشتمل على البرامج ذات الصلة بالتنمية للمنظمات الدولية فضلاً عن احصاءات أساسية بشأن إمكانية الوصول والربط من خلال شبكة الإنترنت.

٣٢- وتشجع أمانة الأونكتاد على متابعة عملها التحليلي والبحثي بشأن الروابط بين التجارة الإلكترونية والتنمية، مع التركيز بصفة خاصة على التدابير والسياسات العامة التي يحتمل أن تحسن قدرة هذه البلدان على المشاركة مشاركة أكمل في التجارة الإلكترونية العالمية. وتشجع الأمانة على الاتصال بسائر المنظمات ذات الصلة من أجل إجراء دراسات مشتركة في المجالات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى هذه البلدان. وينبغي مواصلة إيلاء أهمية محددة للصلات بين التجارة الإلكترونية وتيسير التجارة. وينبغي اتاحة مثل هذا العمل لسائر المنظمات ذات الصلة، ولا سيما منظمة التجارة العالمية.

٣٣- وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن ينظم حلقات عمل إقليمية في مجال التجارة الإلكترونية؛ وينبغي التشديد في حلقات العمل هذه على حفز عمليات تبادل الخبرات فيما بين المؤسسات التي تتوفر لديها معرفة عملية بالتجارة الإلكترونية.

٣٤- وتحيط اللجنة علماً بالمقترحات المنقحة التي أعدتها الأمانة بالنسبة لمنهجية تقييم كفاءة التجارة، وتشجع الأمانة على الاتصال بالمانحين المحتملين لكي يتم، عند الضرورة، توسيع نطاق العملية القيمة التي تم الاضطلاع بها في كمبوديا بحيث تشمل بلداناً أخرى.

٣٥- وتحيط اللجنة علماً بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية وتدعم هذا العمل. وفيما يتعلق ببرنامج النقاط التجارية، ترجئ اللجنة تقديم استنتاجاتها حتى دورتها التالية على ضوء المناقشة الجارية حول الاستعراض المتعمق لذلك البرنامج في إطار الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٣٦- وقد اتفقت اللجنة على عقد اجتماع الخبراء التالي في إطار البند ٤ من جدول الأعمال:

بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: الأبعاد القانونية والتنظيمية:

(أ) التأثير المحتمل على البلدان النامية للمقترحات القانونية والتنظيمية التي تجري مناقشتها حالياً في المحافل الدولية؛

(ب) القدرات والسياسات التي يتعين أن تنظر فيها البلدان النامية والمجتمع الدولي من أجل حفز مشاركة القوى الفاعلة الأصغر (بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأقل البلدان نمواً) في مجال التجارة الإلكترونية العالمية.

٣٧- وقررت اللجنة أن تفوض مكتبها الموسع بأن ينظر في الموضوع لكي يتناوله اجتماع الخبراء الثاني في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الفصل الثاني

البيان الافتتاحي

٣٨- قال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية قد حققت عدداً من النتائج خلال العامين من وجودها. وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال وعمل اللجنة المعنية بتنمية المشاريع أبرز النتائج التي حققها اجتماعا الخبراء اللذان عقدا في عام ١٩٩٨، أحدهما بشأن الشراكة بين الشركات (TD/B/COM.3/12) والآخر بشأن تكتيل وتشبيك المشاريع (TD/B/COM.3/14). وأعاد الاجتماع الأول تأكيد دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الحرجة في العمالة والنمو والتنمية في حين شدد الثاني على أهمية الشراكة وتكتيل وتشبيك المشاريع كآلية لمساعدة المؤسسات على النمو والبقاء في البيئة التنافسية لما بعد جولة أوروغواي. ويمكن أن يكون التعاون مفيداً فائدة جمة في تعزيز بناء القدرة في مجال التكنولوجيا والتسويق والدراية العملية الإدارية. واعتمد اجتماعا الخبراء سلسلة من التوصيات التي تستهدف مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة في التنمية بما في ذلك الحكومات والمجتمع الدولي والأونكتاد.

٣٩- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، لخص العديد من مجالات العمل الرئيسية بما فيها اجتماع الخبراء المعني "ببناء القدرة في مجال التجارة الإلكترونية: تنمية الموارد البشرية" (TD/B/COM.3/13) المعقود في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي تناول تنمية الموارد البشرية في سياق اقتصاد إعلام عالمي ناشئ. واقترح الخبراء حلول عملية لتناول هذه المسائل. وعملاً بالتوصيات الصادرة على اجتماع الخبراء، واصل الأونكتاد عمله فيما يتعلق بما يلي: (أ) التحليل المفاهيمي والكمي لأثر التجارة الإلكترونية في التجارة والتنمية؛ (ب) تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية لرفع مستوى وعي البلدان الأعضاء بالإمكانيات والتحديات التي تطرحها التجارة الإلكترونية؛ (ج) إنتاج ونشر ما يتعلق بعمليات التدريب، ولا سيما من خلال التدريب التجاري/أنشطة التجارة الإلكترونية؛ و(د) استخدام شبكة نقاط التجارة العالمية. ومنذ الدورة الثانية للجنة واصلت الأمانة عملها المتعلق بالجوانب الكمية وبالسياسات العامة للتجارة الإلكترونية وآثارها في التجارة والتنمية.

٤٠- وتناول الاجتماع المعنون "شراكات من أجل التنمية"، الذي عقد في مدينة ليون في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بقضايا ذات أهمية مباشرة بالنسبة لعمل اللجنة. وقد أسفر اجتماع ليون عن نتائج عملية في مجال تنمية المؤسسات والشراكة وتشجيع الاستثمار بما في ذلك إبرام ١٨ اتفاق شراكة، منها خمسة من الاتفاقات المعنية بتنمية المشاريع والتي تركز على روح المبادرة بوضع المشاريع وتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة في البلدان النامية. وكجانب مهم من التعاون المشترك فيما بين المؤسسات ما يتمثل في العلاقة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية وفي ليون أتيحت الفرصة لأصحاب المشاريع المحليين للتحدث مع المديرين التنفيذيين للشركات العالمية حول إمكانية أن تقدم الشركات الكبرى مساعدتها للشركات الصغرى. وتمت توعية المسؤولين عن وكالات النهوض بالاستثمارات بحقيقة أن عملاءهم ليسوا من المستثمرين الأجانب فحسب وإنما هم من المستثمرين المحليين

أيضاً وأن دوراً رئيسياً تؤديه مثل هذه الوكالات يتمثل في تسهيل الشراكات عبر الحدود بين الشركات التي تسهم في الابتكار والتنمية المستدامة في قطاع المشاريع.

٤١- وكان اجتماع ليون أيضاً حدثاً متميزاً فيما يخص العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التمويل المحدود النطاق وتيسير الأعمال التجارية والتجارة الإلكترونية. ويجدر بالذكر ما تم إلقاؤه من بيانات مهمة في افتتاح دورة "التجارة الإلكترونية العالمية – شراكات الأمم المتحدة" من قبل نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونائب رئيس البنك الدولي حول دور الأونكتاد في تشكيل إطار عالمي للتجارة الإلكترونية وفي المساهمة في تعزيز وصول البلدان النامية إلى الهياكل الأساسية للتجارة الإلكترونية وأساليبها.

الفصل الثالث

آثار البيئة الاقتصادية لما بعد جولة أوروغواي على تنمية المشاريع بما في ذلك قضايا السياسة العامة المتصلة بالتعاون والتكتيل بين الشركات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤٢- كان أمام اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"قضايا السياسة العامة المتصلة بالتعاون والتكتيل والتشبيك بين الشركات" (TD/B/COM.3/19)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتعاون فيما بين الشركات" (TD/B/COM.3/12)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتكتيل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تنميتها" (TD/B/COM.3/14).

٤٣- قالت ممثلة **أمانة الأونكتاد**، في معرض تقديمها للبند ٣ من جدول الأعمال، إن مفاوضات جولة أوروغواي قد مددت في عملية تحرير التجارة وأكسبت عولمة الأسواق والمنافسة زخماً جديداً. وتطرح البيئة الاقتصادية الناجمة عن ذلك تحديات جديدة خاصة بالنسبة إلى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للهيكل الانتاجي في معظم البلدان. وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضغوطاً قوية من أجل التغيير ولكن الوسائل المتاحة لها للقيام بذلك محدودة. وقد برزت مثل هذه الحقيقة بوضوح أثناء الأزمة المالية الآسيوية ويمكن أن ترى في الأثر الناجم عن الأزمة على مستوى المشاريع. فالعوامل الخارجية والهياكل الداعمة والعلاقات القائمة على أساس الثقة التي وجدت على صعيد التكتيلات قد قللت من أثر الاجهاد الملازم لضرورة التغير السريع ولعلها كانت ستجنب المستوى العالي من الإفلاس ومعدلات البطالة التي نتجت عن ذلك.

٤٤- وإن رصد التغييرات في الشروط التنافسية وتقييم البدائل التكنولوجية الجديدة والفرص التجارية وتوافر إمكانية الوصول إلى مثل هذه المعلومات وبناء المهارات اللازمة لإدارة تدفقات المعلومات جميعها مجالات ستتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المستقبل. وهي إلى جانب قضية التفاعل بين المستويين العالمي والمحلي ستتطلب مثل هذه المعلومات عناية صانعي السياسات وشركائهم الاجتماعيين. ومن منظور تكتيل وتشبيك المشاريع وإقامة الشراكات، يمكن اكتساب ميزات كثيرة عن طريق تكملة التشبيك المحلي والشراكة بروابط مماثلة بشركات وغيرها من الجهات الفاعلة في الخارج. كما أن الحقبة التالية لجولة أوروغواي قد جاءت بقواعد جديدة

ناظمة للتجارة الدولية سيلزم على الشركات احترامها؛ والتكتيل والتشبيك وإقامة الشراكات تمثل أدوات قوية في هـذا المجال، فالتكتيل يسمح بتوفير تكنولوجيات جديدة على أساس فعال الكلفة. وشبكات البحث والتطوير سبيل حيوي يمكن معاهد ومؤسسات البحث في البلدان النامية من تطعيم قاعدتها المعرفية بتكنولوجيات جديدة، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً، في حين أن الشراكات فيما بين المؤسسات في المواقع المتقاربة تيسر خلق عوامل خارجية إيجابية مثل برامج التدريب ومختبرات التجريب اللازمة للوفاء بمعايير الجودة الجديدة.

٤٥- كما أن الحقبة التالية لجولة أوروغواي أوجدت تحديات جديدة في وجه صانعي السياسات الساعين لتوفير الدعم لقطاع المشاريع. فهناك العديد من المجالات التي أثبتت السياسات الجديدة وهياكل الدعم أن لها دوراً قيماً في تعزيز قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على بناء وإدامة القدرة على التنافس في ظل أوضاع جديدة ولكن هناك العديد من قضايا السياسة العامة التي تتطلب مزيداً من الدراسة.

٤٦- وأشارت إلى التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورتين الأولى والثانية للجنة (TD/B/COM.3/CRP.1) فأبرزت العمل التحليلي والمساعدة التقنية التي قدمتها الأمانة على مدى السنتين الماضيتين. وقد تم الاضطلاع بالشطر الكبير منها بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى. ثم إن المساعدة التقنية التي قدمتها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في مجال النهوض بالابتكار وروح المبادرة التجارية والقدرات التكنولوجية هي عملية متواصلة، ويجري الاضطلاع بالجانب الكبير منها من خلال EMPRETEC والبرامج المعنية بمراكز الابتكار وتنمية المشاريع التي يجري توسيع نطاقها لتغطي مناطق وبلدان جديدة.

٤٧- واقترح ممثل **الأرجنتين** متحدثاً بالنيابة عن **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**، أن تنظر اللجنة في كيفية معالجة فقدان القدرة التنافسية الذي تعاني منه مشاريع أمريكا الوسطى نتيجة للضرر الذي سببه إعصار ميتش. وفيما يتعلق بالقدرة التنافسية، قال إن حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل هو مسألة هامة. وأضاف قائلاً إن اجتماعات الخبراء المعقودة أثناء العام قدمت بعض التوصيات المهمة. وأشار إلى أن من المهام الأساسية للحكومات تهيئة بيئة اقتصاد كلي مستقرة ومؤاتية، وإطار قانوني ملائم والبنية الأساسية اللازمة لتعزيز التعاون بين الشركات عن طريق الشراكات وإقامة التكتلات والشبكات. وأشار إلى ضرورة استمرار عمل الأونكتاد في هذا المجال، بالتعاون مع المنظمات الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورأى أن المشورة المستقلة التي يوفرها الأونكتاد للحكومات فيما يتعلق بالتعاون بين الشركات ستكون بالغة الفائدة. وقال إنه عند دراسة الحوافز الابتكارية غير الضريبية التي يمكن استخدامها لحفز تكتيل وتشبيك المشاريع على نحو ما أوصى به الخبراء، ينبغي مراعاة قيود ونتائج هذه الحوافز فيما يتعلق بالالتزامات المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية.

٤٨- وقال ممثل **موريشيوس**، متحدثاً بالنيابة عن **المجموعة الأفريقية**، إن البيئة التنافسية الجديدة في الفترة اللاحقة لجولة أوروغواي قد أحدثت موجة من التحرير والعولمة وفرضت تحديات ومخاطر أمام منظمي المشاريع. وأضاف قائلاً إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأفريقية، التي توفر فرص عمل لقطاعات عريضة من السكان، تسيطر عليها

ثنائية قطاعية كثيراً ما تكون الغلبة فيها للهياكل الاقتصادية الأضعف. ومضى يقول إن الترابط الذي يفترض أن يسود بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة محفوف بحجم متزايد من التعقيد ومخاطر عدم الاستقرار والتهميش. وأوضح قائلاً إنه فيما يتعلق بعدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأفريقية، ما زالت الإمكانيات التي أتاحتها التطورات التكنولوجية وتزايد قدرة عوامل الإنتاج على الحركة وترتيبات التجارة الإقليمية مجرد إمكانيات إسمية أو غير ميسرة بالكامل. وأشار إلى الحاجة إلى تهيئة الظروف التي تسمح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الأفريقية باللحاق بركب التنمية المستدامة والنمو والاستقرار الاقتصاديين المتواصلين.

٤٩- وأشار إلى عدم قدرة الجيل الجديد من منظمي المشاريع الأفارقة المثقفين، ومنهم عدد كبير من النساء، على استخدام كل ما يملكونه من معرفة وأفكار. وقال إن ذلك يرجع بصورة رئيسية إلى افتقارهم إلى الوسيلة اللازمة لبلورة أفكارهم أو تنفيذ مشاريع تم بالفعل وضع تصور لها أو تخطيطها. وأشار إلى الحاجة إلى توفير موارد مالية وتقنية مكملة. وقال في هذا الصدد إن باستطاعة برنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EMPRETEC) تلبية احتياجات منظمي المشاريع الأفارقة، كما يتبين من نتائج المشاريع النموذجية في أفريقيا وأنحاء أخرى من العالم. وأشار إلى وجود حاجة أيضاً إلى تعزيز التمويل البالغ الصغر وإلى مساندة مشروع الأونكتاد لتنظيم سوق دولية للتمويل البالغ الصغر ونقاط للأعمال التجارية البالغة الصغر ومخططات للتأمين البالغ الصغير. وقال إنه يمكن أيضاً أن يحاول الأونكتاد النهوض بدور في التصدي لشواغل المشاريع الأفريقية الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنشاط أسواق الأوراق المالية الأفريقية، بغية تشجيع هذه الأسواق على زيادة الاهتمام بمصالح تلك الشركات.

٥٠- وفيما يتعلق بعمل الأونكتاد في مجال وضع جدول أعمال ايجابي للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، أشار إلى ضرورة تسليط الضوء على ما يعتبره أعضاء المجموعة الأفريقية فقداناً لاستقلال السياسات نتيجة لالتزاماتهم بموجب مختلف اتفاقات جولة أوروغواي، ولا سيما الاتفاقات بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وقال إنه ينبغي النظر إلى تدابير معينة للسياسات على أنها معاملة خاصة ومتمايزة للبلدان النامية، لا على أنها تدابير مشوهة للتجارة. وقال إن على المجتمع الدولي أن يبتكر على وجه السرعة هياكل وآليات دعم ملائمة تتصدى للاحتياجات المحددة للمشاريع الأفريقية الصغيرة والمتوسطة وتعزز مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وأعرب عن أمله في اتساع نطاق اتفاقات الشراكة بين الأونكتاد وسائر الأطراف في مجال تنمية المشاريع، الموقعة في اجتماع ليون، بحيث تشمل الشواغل الأفريقية.

٥١- واسترعى ممثل **الهند**، متحدثاً بالنيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، الانتباه إلى سياق الموضوع، وهو تطويرجهود البلدان لتحقيق النمو الاقتصادي. وأشار إلى اجتماع الخبراء بشأن الشراكات بين الشركات، فأكد أن الاجتماع قد توصل إلى استنتاجات وتوصيات محددة مفيدة موجهة إلى الحكومات والمجتمع الدولي والأونكتاد. وقال إن الاجتماع قد أبرز دور الحكومات في توفير بنية أساسية مادية وبيئة قانونية ملائمة، بالإضافة إلى زيادة الوعي بالفوائد الممكنة للشراكات. وأضاف قائلاً إن ضمان وصول نتائج البحث والتطوير إلى المشاريع هو من مهام الحكومة. ومع ذلك، أشار إلى ضرورة وجود بيئة دولية ملائمة ينهض فيها المجتمع الدولي بقدر من المسؤولية، وعلى سبيل المثال في تيسير الحصول على التمويل أو حماية المشاريع من الآثار السلبية للمنافسة الدولية والتقلبات المرتبطة بالعولمة.

٥٢- وأكد ممثل **النمسا**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، أهمية وجود نهج شامل لقضايا التنمية المتصلة بالمشاريع وأهمية أنشطة الأونكتاد في تعزيز دينامية القطاع الخاص، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرته الابتكارية. وأشار في هذا الصدد إلى أن اجتماعات الخبراء بشأن الشراكات بين الشركات وبشأن تكتيلها وتشبيكها كانت مفيدة. ورأى أنه ينبغي أن يركز هذا العمل على البلدان التي تعاني من تدني مستويات رأس المال البشري والمادي بصورة خاصة. وقال إن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي يسير في طريقه إلى حد بعيد، مع ما تم إبرامه مؤخراً من اتفاقات تمثل نقطة تحول في منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات والخدمات المالية الأساسية. ورأى أن من الوسائل الأساسية لنجاح سياسات المشاريع طرق المنافسة المعتمدة على الابتكار، بما في ذلك تحسين الجودة المستمر، وتحسين خدمة ما بعد البيع والتحسينات المستمرة في طرق الانتاج والتجهيز، والتكنولوجيا والتنظيم. ولكنه أشار إلى أن النمو الاقتصادي العادل، الذي يشكل ضرورة للحد من الفقر بشكل يعتد به على مر الزمن، يقتضي أن توفر الحكومات إطاراً اقتصادياً موجهاً نحو النمو وإصلاحاً مؤسسياً وحكماً سليماً.

٥٣- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إنه في ظل الظروف الراهنة للعولمة وتزايد المنافسة، تمثل أشكال التعاون بين الشركات مثل الشراكات الدولية والتكتيل والتشبيك إحدى الوسائل الأكثر فعالية في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع. وأكد دور الحكومات في تهيئة الظروف المؤاتية على مستوى الاقتصاد الكلي وتوفير إطار قانوني ملائم وبنية تحتية أساسية لهذا التعاون. وقال إن على الحكومات أن تنشط تعاونها مع رابطات الأعمال التجارية ومؤسسات البحث والتطوير ومراكز خدمة الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية وإن عليها تمكين جميع هذه المؤسسات من الإسهام بمزيد من الفعالية في هذا التعاون. وقال إن على الحكومات في الوقت ذاته، ألا تفرض هياكل على المشاريع بل إن عليها تيسير تنمية الشراكات فيما بينها. وأشار إلى ضرورة اتخاذ التدابير الرامية إلى حفز إنشاء وتعزيز التكتلات والشبكات على المستويين المحلي والإقليمي أيضاً، وتقديم الدعم الحكومي لا إلى المشاريع كل منها على حدة بل إلى الرابطات التجارية والمهنية ورابطات الأعمال التجارية والمنظمات والوكالات غير الحكومية المحلية الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أشار إلى ضرورة قيام تعاون فعال بين المنظمات الدولية المعنية بتنمية المشاريع بحيث يمكن استحداث نهج مشترك لمعالجة قضايا تنمية التكتلات والشبكات وتنمية المشاريع بصورة عامة.

٥٤- وقال إن عمل الأونكتاد في مجال التعاون فيما بين الشركات أهمية عملية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وينبغي أن يستمر بأشكال شتى. وأوضح على سبيل المثال أن بإمكان الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، أن يحلل التجارب الايجابية لتعزيز التعاون بين الشركات، وأن يعد قائمة مرجعية بشروط الشراكات الناجحة، وأن يوفر الخدمات الاستشارية للحكومات التي تسعى إلى وضع سياسات لدعم التعاون بين الشركات، وأن يعد دراسة عن الوسائل الابتكارية غير الضريبية لحفز إنشاء التكتلات.

٥٥- وأكد ممثل **اليابان** أهمية الشراكات بين الشركات في ضوء اجتماع "شركاء من أجل التنمية" المعقود في ليون، والذي أسفر عن شراكات محددة مع المجتمع المدني. وأشار إلى ضرورة إنشاء آلية للمتابعة. وقال إن اليابان مهتمة بتجنب استمرار تهميش البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وقال إن إنشاء الشبكات والتكتلات يمكن أن يعوض قدراً من النقص في الأموال وأن يزيد القدرة التنافسية للشركات. وقال إن الأزمة المالية الآسيوية قد سببت عسراً لعدد

كبير من الشركات في المنطقة، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ونفذت الحكومة اليابانية في إطار جهودها لدعم هذه الشركات سلسلة من تدابير المساعدة الاقتصادية تبلغ تكلفتها ٤٤ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة وتم تخصيص جانب هام منها لدعم المشاريع المحلية وتمويل التجارة. كما أعلنت عن مخطط جديد للعون المالي لآسيا قدره ٣٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة وسينفذ وفقاً للحاجات المحددة لكل بلد. وأكد ما ذكره رئيس الوزراء الياباني مؤخراً في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني بشأن التنمية الأفريقية من أن على القطاع الخاص دوراً حاسماً يؤديه في التنمية الأفريقية.

٥٦- وقال ممثل **بنغلاديش** إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة حاسمة الأهمية للتنمية الاقتصادية وإن وجود بيئة عالمية تمكينية مهم لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض. وقال إن على مخططات التمويل البالغ الصغر والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا دوراً هاماً في تحقيق ذلك النمو.

موجز المناقشات غير الرسمية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال[١]

٥٧- تركزت المناقشات غير الرسمية بشأن التعاون بين الشركات على الفرص التي يتيحها التعاون بين الشركات والتكتل والربط الشبكي والتحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتضمنت القضايا المعالجة الوصول إلى التمويل وعدم إدراك المعايير الدولية للمنتجات ودور الدولة الملائم وضرورة تحقيق توازن في التحالفات الاستراتيجية (الشراكات بين الشمال والجنوب) وضرورة تعيين الإمكانات الوطنية قبل التماس مثل هذه الشراكات. وساعد في إجراء المناقشات خبير مرجعي، وهو الدكتور براسادا ريدي الذي قدم بند جدول الأعمال بعرض موجز للقضايا الرئيسية.

الاتجاهات في التعاون بين الشركات

٥٨- تم التشديد على أنه رغم الزيادة الهامة في عدد وتنوع التحالفات بين الشركات منذ عام ١٩٨٠ فقد كان هنالك افتقار إلى البيانات المتماسكة عن اتفاقات التعاون بين الشركات. وكانت هناك دلالات تشير إلى أن الشركات تدخل في اتفاقات نتيجة الضغوط التنافسية العالمية ولكي تشترك في المعرفة والتقنيات الخاصة بشركة معينة ولا يمكن الحصول عليها من خلال التبادل التقليدي في السوق. فالحصول على المعرفة والاستجابات السوقية المرنة والمصالح الاستراتيجية الطويلة الأجل هي الدوافع وراء هذه الاتفاقات. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معظم الاتفاقات لا تزال تحدث بين ثلاثي الكتل الصناعية (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان) في حين أن نصيب البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول هو نصيب صغير في الوقت الحاضر وإن كان يتزايد بالتدريج. وفي المقابل فإن عدد هذه الاتفاقات الذي يشمل شركات من أقل البلدان نمواً وخاصة المشاريع الأفريقية ما زال منخفضاً للغاية (فعلى سبيل المثال كانت نسبة التحالفات التكنولوجية بين الشركات التي تضم شركاء أفريقيين لا تزيد عن ٠,٢ في المائة). وإلى جانب ذلك فإن عدداً كبيراً من الاتفاقات يجري في قطاعات التكنولوجيا العالية. ويبدو أن عدداً من العوامل ساهم في نجاح هذه التحالفات بما في ذلك وجوب تعريف واضح للأهداف والاتفاق المبكر على شكل التعاون والمهام

المنتظر القيام بها والمنهجية التي ستُستعمل والتوقعات المتبادلة ("الشروط الأولية"). ومن العوامل الحاسمة في نجاح التعاون بين الشركات الثقة وتوقع إيجاد طاقات للتكيف والقيمة ("المرونة"). وتميل التحالفات الناجحة إلى أن تكون متدرجة في تكونها بطبيعتها وتخضع للتعلم المتبادل. وتم عرض بعض الأمثلة الملموسة وإبراز دور مختلف الفعاليات (مثل الحكومات ومؤسسات البحث والتطوير والشركات نفسها).

فرص التعاون بين الشركات

٥٩- أُشير إلى أن التعاون بين الشركات يفتح عدداً من الفرص يمكن أن تساعد الشركات على الاحتفاظ بالقدرة التنافسية وعلى النمو. ومن منظور شركات البلدان النامية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي شركات لا تملك التكنولوجيات المتقدمة والمعرفة بشبكة التوزيع العالمية فإن التعاون بين الشركات يتيح لها وسيلة للحصول على هذه القدرات. وينطبق ذلك خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولكن شكل التعاون الذي يمكن اعتماده يتوقف على نوع الصناعة وموارد الشركات وأهداف التحالف المتوخاة. ونتيجة لذلك فإن السياسات الوطنية لتشجيع التعاون بين الشركات ينبغي أن تراعي احتياجات القطاعات المختلفة. وتختلف احتياجات ومتطلبات أقل البلدان نمواً لتطوير المشاريع، بما في ذلك التعاون بين الشركات، عن احتياجات ومتطلبات العالم المتقدم.

دور الدولة في تشجيع التعاون بين الشركات

٦٠- ينبغي أن تتيح السياسات على صعيد الاقتصاد الكلي إطاراً عاماً يُيسر التعاون بين الشركات. وفي هذا الصدد تم إبراز دور الدولة وخاصة في صدد إنشاء بيئة مستقرة على الصعيد الاقتصادي الكلي وإطار قانوني يؤدي إلى تطوير المشاريع. وتختلف احتياجات ومتطلبات أقل البلدان نمواً لتطوير المشاريع، بما في ذلك التعاون بين الشركات، عن احتياجات ومتطلبات البلدان المتقدمة. وأكدت وفود كثيرة عند مناقشة دور الدولة على أهمية الحوار بين القطاعين العام والخاص وأُشير باتخاذ تدابير لتعزيز شكل الشراكة الذي يمكن فيه تمثيل مصالح كل الأطراف. وأُشير أيضاً بأن السياسات ينبغي أن تشجع المنظمات المهنية والتجارية على تكوين هيئات وسيطة لا تهدف إلى الربح لتقوم بدور حفاز في تشجيع التعاون بين الشركات وتقدم المشورة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي للحكومات نظراً لقيود الموارد التي تواجهها، أن تعين القطاعات التي يمكن أن تنجح وأن تعطي الأولويات إلى تلك القطاعات في برامجها وسياساتها. ومع التأكيد على المسؤولية الأولى للحكومات الوطنية عن تطوير وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد أكد ممثلو البلدان النامية على الحاجة الحاسمة لتقديم الدعم والمساعدة الملائمين من المجتمع الدولي وخاصة من خلال برامج المساعدة التقنية التي يتحيها الأونكتاد فيما يتصل بتنمية المشاريع. وهذه البرامج التي تشمل برامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EMPRETEC) وبرنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (TRAINFOR TRADE)، مقترنة بالتأثيرات المتجمعة نتيجة التعاون الوثيق بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى، يمكن أن تفيد البلدان النامية في جهودها لتطوير قطاع خاص محلي قادر على المنافسة.

٦١- وتم تعيين التكنولوجيا الأحيائية بوصفها قطاعاً يمكن فيه أن يكتسب التعاون بين الشركات إمكانات هامة لأقل البلدان نمواً على الأخص. ونوقشت تجربة كوستاريكا بوصفها مثلاً مهماً جداً لبلد جرى فيه قدر كبير من التحضير في ذلك الميدان لكفالة الحصول على نتائج طيبة للتنمية المستدامة. وقد وضع ذلك البلد أساس التعاون بين الشركات على الصعيد الدولي في ميدان التكنولوجيا الأحيائية بأن بدأ بتعريف إمكاناته ثم تحديد أهداف واضحة منذ البداية. فقد قرر ذلك البلد ألا يكتفي بمجرد المحافظة على التنوع الأحيائي الواسع لغاباته الاستوائية بل أن يستفيد منها بطريقة سليمة ومتماسكة من الناحية البيئية. وتحقق ذلك بدراسة دقيقة لمسائل حقوق الملكية الفكرية والقانونية وباعتماد سياسات لعب فيها وزيرا التعليم والبيئة أدواراً رئيسية واشتركت فيها أيضاً الجامعات والمجتمع المدني ككل. وتم إيلاء اهتمام تفصيلي بالتقييم الدقيق للأنواع لكفالة حصول الثروة الوطنية من التنوع الأحيائي على الحماية القانونية الصحيحة بموجب القانون الوطني والدولي. وتم اشعار السكان جميعاً بالثروة الوطنية من التنوع الأحيائي وبقيمتها الاقتصادية. بل وتمت تعبئة أطفال المدارس وتدريبهم على جمع مواد التنوع الأحيائي. وتم تزويد كل الجامعات بمرافق المختبرات لمعالجة العينات للاستخدام الصيدلاني وتم وضع خريطة للتنوع الأحيائي في البلد وتصنيفه. ودخلت كوستاريكا أيضاً في تحالفات واتفاقات شراكة مع الشركات الصيدلانية للمساعدة على تسويق منتجات غاباتها. وعلقت كوستاريكا في سياستها أهمية على دور السكان الأصليين فيها وهم الحرس التقليدي للتنوع الأحيائي في البلد.

٦٢- وبالتوازي مع المحافظة على التنوع الأحيائي والاستفادة منه جرى تطوير السياحة الايكولوجية التي تزايدت لتصبح الآن النشاط الرئيسي لتحقيق الدخل في كوستاريكا إلى جانب دخلها من القهوة والموز. والدروس التي تستفاد من تجربة كوستاريكا هي أن البلدان النامية تحتاج إلى تعيين إمكاناتها وتحديد أهداف سياسية واضحة قبل الدخول في تحالفات أو شراكات لتسويق تلك الإمكانات بطريقة متواصلة. ومن الأمور ذات الأهمية القصوى في وضع سياسة وطنية في ذلك المجال التوصل إلى فهم واضح للقانون الدولي وحقوق الملكية ومسائل حقوق الملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه يجب أن يُذكر أن المشاريع لا تدخل في تحالفات لأسباب خيرية بل لغرض الربح.

سياسات وبرامج النهوض بالمشاركة

٦٣- جرت مناقشة لبعض الطرق التي يمكن بها تسهيل التكتل. ومثال على ذلك يمكن تعيين الفرص من خلال الحلقات الدراسية والأسواق التجارية والجولات الدراسية. وذكرت تكتل "وادي ميديكون" في السويد للتكنولوجيا الأحيائية وتكتل برامجيات بنغالور في الهند كمثلين على تكتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو تكتل استفاد من وجود مركز معرفة. ويؤدي عدم وجود مركز موارد محوري في البلدان النامية في كثير من الحالات بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتكتلة إلى أن تستمر في المنافسة على أساس تخفيضات دائمة في التكاليف والأجور في الأنشطة التقليدية.

٦٤- ولجذب الشركات الأجنبية وللتأكد من أن التكتل يتنافس في متابعة الأهداف الإنمائية أُشير بأن توجه الحكومات المحلية استثمارات لتطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية. ففي بنغالور كانت العمالة العالية المهارة متوفرة بسهولة

ولقي التعاون بين الشركات تحفيزاً من وجود مرافق دعم مثل المعهد الهندي لتكنولوجيا المعلومات وهو المعهد الذي تخلت له شركة مايكروسوفت الآن عن بعض أنشطتها البحثية الأساسية.

٦٥- ويعتمد وجود أي تكتل على درجة من التعاون بين الشركات. وأُشير إلى أن الشراكة والثقة هما عاملان هامان في التكتل والربط الشبكي بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويمكن للحكومات الوطنية وكذلك المجتمع الدولي تيسيرهما. وفي الحالات التي لا يوجد فيها تفاعل بين شركات الأعمال التجارية، الأمر الذي يحدث كثيراً في حالة المجمعات العلمية أو الحاضنات، يلاحظ أن التجمع المكاني لا يكفي للحفز على ديناميات النمو المتراكم. وعند إقامة هذا النوع من هيكل الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ينبغي كفالة قدر من التماثل بين مجموع الأعمال المستهدفة. وينبغي قياس نجاح أي تكتل أيضاً من حيث أثره على ظروف العمل للموظفين وعلى ظروف المعيشة للسكان المحليين.

٦٦- ووصف عدد من الوفود مختلف مخططات المساعدة الإنمائية التي ساعدت الشراكات بين المشاريع من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبموجب هذه المخططات عرضت الحكومات في بعض البلدان المتقدمة مجموعة من الحوافز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنشئ أعمالاً لها في البلدان النامية ولإقامة صلات مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية. وعلى سبيل المثال يعزز مخطط المساعدة الإنمائية النرويجي المشاركات من خلال تحمل جزء من تكاليف الرحلات وتقديم القروض بشروط مشجعة إلى الشركات النرويجية المهتمة بالتماس شركاء في البلدان النامية الأفريقية والآسيوية، بما في ذلك من خلال برنامج التعاون التقني الخاص بالنرويج. ومما ييسر التجارة مع تلك البلدان الوصول دون رسوم جمركية إلى منتجات النرويج الناجمة عن هذه المشاريع المشتركة.

٦٧- وأبرز أحد الوفود ضرورة اتباع نهج متكامل في تطوير المشاريع على أساس تفاعل السياسة بين فعاليات القطاع العام والخاص على أصعدة الاقتصاد الكلي والمتوسط والجزئي على أساس مبدأ تفويض السلطة للمستوى المناسب (الحلول) والحوار والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلى سبيل المثال فإن المخطط الأوروبي لمساعدة الأعمال التجارية أُقيم على أساس هذه المبادئ. وكان على المخطط الأوروبي أن ينفذ استراتيجية جديدة لتطوير القطاع الخاص وهدفه الأساسي هو زيادة القدرة التنافسية للشركات في بلدان المنطقة الأفريقية والكاريبية ومنطقة المحيط الهادئ في ظل اتفاقية لومي. ويتيح المخطط ٢٠ مليون وحدة نقد أوروبية على فترة ثلاث سنوات لمساعدة المشاريع المنفردة ومجموعات الشركات والمنظمات الوسيطة. ويتيح البرنامج معونات لتغطية ٥٠ في المائة من تكاليف الوصول إلى خدمات دعم الأعمال التجارية وتطوير هذه الخدمات على صعيدي المشروع ومقدمي خدمات مساعدة الأعمال التجارية. ولا تستند الأنشطة فقط على العرض بل على الطلب أيضاً.

٦٨- ووصف أحد الوفود تشجيع الشراكات البناءة في بلدان الجنوب على صعيد المشاريع الآسيوية والأفريقية. وقد اعتمد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ جدول أعمال طوكيو الذي يوجه تنفيذ سياسة البلدان الآسيوية وشركائها لأغراض التنمية الأفريقية. وأعلنت حكومة اليابان مساعدتها في إنشاء "مركز خدمة معلومات الاستثمار الأفريقي" بالتعاون مع منظمات ماليزية ودولية وكذلك عزمها على المساعدة في

تنظيم "محفل آسيا – أفريقيا للأعمال التجارية" في عام ١٩٩٩ لاستكشاف فرص الأعمال التجارية للمشاريع الآسيوية والأفريقية.

الاحتياجات التمويلية

٦٩- أكد أعضاء الوفود على التمويل بوصفه عنصراً حاسماً في تشجيع تطوير المشاريع. وكان التمويل، وخاصة التمويل الصغير، من بين القضايا الرئيسية التي نوقشت في اجتماع "شركاء من أجل التنمية" في ليون واعتبرت عدة بلدان نامية التمويل الصغير أهم جانب من جوانب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولكن الوصول إلى الائتمان وتمويل عمليات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ظل مشكلة كبرى في البلدان النامية رغم النجاح الملحوظ في توفير التمويل الصغير. وفي حين أن التمويل الصغير قد أثبت أهميته كتدبير من تدابير الدعم للمشاريع الصغيرة ومشاريع القطاع غير الرسمي إلا أنه لا يستطيع أن يفي بالاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكان هناك حاجة عاجلة للتوصل إلى حلول جديدة ومبتكرة لمعالجة مشكلة الوصول إلى الائتمان وتطوير مرافق ائتمانية وتمويلية يمكن أن تفي بالاحتياجات المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات أن تستكشف إمكانية تطوير وإتاحة مخططات للائتمان وضمان الصادرات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتحديد ويمكنها أن تنظر في طرق تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق رأس المال. إذ أن أسواق رأس المال مصدر هام من مصادر التمويل ولكنه ظل حتى الآن مفتوحاً أساساً أمام الشركات الكبرى. وطلب من الأونكتاد أن يساعد الحكومات في استكشاف إمكانات تطوير أسواق رأس مال محلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويقوم فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ حالياً ببحث طرق معتدلة التكلفة تستطيع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة إنجاز معايير المحاسبة المطلوبة للوصول إلى أسواق رأس المال.

زيادة الوعي والمعرفة بمعايير المنتجات الدولية

٧٠- لاحظت الوفود أهمية زيادة الوعي والمعرفة بمعايير الإنتاج الدولية. وتحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أن تعرف معايير المنتجات المتفق عليها دولياً التي يجب عليها الامتثال بها إذا أرادت الاشتراك في السوق الدولي. وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من المشاكل في الوفاء بمعايير المنتجات هذه، نتيجة افتقارها إلى العلم بالمعايير وطريقة تنفيذها، وكذلك التكلفة العالية للشهادات. ويتطلب الأمر جهداً عريضاً من جانب المجتمع الدولي لخلق بيئة أكثر تمكيناً يمكن أن تساعد البلدان النامية في الوفاء بهذه المعايير. ويمكن أن تؤدي الشراكات دوراً هاماً في نشر المعرفة بين البلدان عن الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذه المعايير.

٧١- وهناك مجال أيضاً للتعاون بين بلدان الجنوب في إعداد البلدان للوفاء بمعايير المنتجات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون بين شركات الجنوب يتيح ميزة نسبية معينة بما فيها انخفاض التكاليف والاشتراك في نفس المشاكل وتشابه التجارب.

برنامج تنظيم المشاريع والابتكار (EMPERETEC)

٧٢- أكدت عدة الوفود مرة أخرى أهمية أعمال الأونكتاد في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة المساعدة التقنية لتطوير المشاريع التي يتيحها برنامج تنظيم المشاريع والابتكار. وطُلب من أمانة الأونكتاد أن تجمع المعلومات عن الرابطات والمنظمات ذات الصلة المشتركة في تشجيع التعاون بين الشركات على صعيدي الشمال - الجنوب والجنوب - الجنوب.

التقرير المرحلي وتقييم اجتماعات الخبراء

٧٣- رحب كثير من الوفود بالتقرير المرحلي عن الإجراء المتخذ بشأن توصيات الدورتين الأولى والثانية للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. واتفق على أنه ينبغي، مع مراعاة ضيق الموارد، بذل محاولات لكفالة وجود رابطة بين الأعمال الماضية والمستقبلة من جانب الأمانة في تنفيذ توصيات اللجنة. وفي هذا الصدد، أكد عدد من الوفود على أن اجتماعي الخبراء اللذين عقدا بشأن التعاون بين الشركات والتكتل والربط الشبكي على التوالي قد أبرزا بعض المبادئ الرئيسية لوضع استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتشمل الأدوار المتكاملة التي يؤديها عدد من الوكلاء على أصعدة الاقتصاد الكلي والمتوسط والجزئي وضرورة خلق روابط بناءة بين القطاعين العام والخاص. وتم التشديد أيضاً على ضرورة تعزيز وتقوية دور المنظمات الوسيطة وضرورة وضع تدابير دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمواجهة الطلب لا أن تكون موجهة نحو العرض.

٧٤- وأعربت الوفود عن قلقها إزاء التأخر في الأعمال التحليلية غير المستكملة التي طُلبت في الدورة الثانية للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. وأخذت الوفود هذا التأخر بعين الاعتبار واعترفت أنه لن يكون من الممكن عملياً للأمانة أن تضطلع بكل البنود الإضافية من الأعمال التحليلية التي أوصى بها فريقا الخبراء، رغم الفوائد الممكنة لهذه الأعمال.. وطُلب من الرئيس على وجه الخصوص تسجيل اهتمام الوفود من البلدان النامية بإمكانية العمل في المستقبل لدراسة تقييم منهجيات مساعدة الحكومات في اختيار خدمات تطوير الأعمال التجارية كما أوصت الفقرة ٢٠ من "تقرير اجتماع الخبراء المعني بتكتيل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تنميتها" (TD/B/COM.3/14).

الفصل الرابع

أثر التجارة الإلكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٧٥- كان معروضاً على اللجنة، من أجل نظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"آثار المقترحات الأخيرة الرامية إلى إقامة إطار عالمي للتجارة الإلكترونية على التجارة والتنمية" (TD/B/COM.3/17)؛

"قضايا السياسة العامة المتصلة بإمكانية المشاركة في التجارة الإلكترونية (TD/B/COM.3/16)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: تنمية الموارد البشرية" (TD/B/COM.3/13)؛

"منهجية لتقييم الكفاءة في التجارة: استيفاء" (TD/B/COM.3/15).

٧٦- قال ممثل **أمانة الأونكتاد**، وهو يعرض البند ٤ من جدول الأعمال، إن التجارة الإلكترونية هي مجال كان فيه للأونكتاد وللمؤسسات الشقيقة له، ولا سيما مركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بداية رائدة، فقد تناول القضية في وقت مبكر هو عام ١٩٩١، عندما بُدئ في برنامج الكفاءة في التجارة. ومنذ ذلك الحين فإن المجتمع الدولي قد بدأ يكرس اهتماما أكبر للقضايا الرئيسية التنظيمية والقانونية والاقتصادية والتقنية المتعلقة بالسياسات والتي تركز عليها التجارة الإلكترونية. وقد رُئي في المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بموضوع "عالم بلا حدود"، وفي اجتماع "شركاء من أجل التنمية" الذي عُقد في ليون، أن تصميم وتنفيذ إطار عالمي للتجارة الإلكترونية يتطلب معاملة البعد الإنمائي بوصفه مسألة ذات أولوية. وقد نُظر في هذا السياق إلى هذا العمل وأهميته بالنسبة إلى الأونكتاد على أنه يتسم على نحو متزايد بأهمية مركزية.

٧٧- وأضاف أن من المهم تناول قضية التنمية والتجارة الإلكترونية في الوقت الذي يوضع فيه سؤالان على الأقل في الاعتبار هما: ما هي الشروط التي تكون في ظلها البلدان قادرة على الوصول إلى التكنولوجيات والهياكل الأساسية والمعارف الضرورية لكي تشترك على نحو نشط في التجارة الإلكترونية العالمية؟ كذلك، وبافتراض أن إمكانية الوصول هذه قائمة، كيف يمكن للبلدان النامية ولمؤسساتها أن تستفيد منها؟ وبعبارة أخرى، ما هو نوع المحتوى الذي سيجري تناوله على هذه الشبكات العالمية؟ وقد جرى تناول هذين الموضوعين في الاجتماع الذي عُقد في ليون وفي الوثائق المتعلقة بالتجارة الإلكترونية التي أُعدت من أجل الدورة الراهنة للجنة. وهذا العمل سيتسم بأهمية أكبر حتى من

الآن مع اقتراب عقد المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية، ومع استعداد الأونكتاد لمؤتمره العاشر الذي سيعقد في بانكوك.

٧٨- ومضى قائلاً إنه عقب صدور توصيات اجتماع "الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: تنمية الموارد البشرية"، فإن الأمانة تتلقى عددا متزايدا من الطلبات من الأعضاء لتطوير برنامجها المتعلق بالتدريب وتنمية الموارد البشرية في مجال التجارة الإلكترونية، ولذلك فإن عددا من المنتجات المحددة قد استُحدث، وخاصة في إطار برنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية. (TRAINFORTRADE).

٧٩- وفيما يتعلق بطلب اللجنة تقديم تقرير مرحلي عن تقدم عملية تقييم الكفاءة في التجارة فإن الأمانة قد اقترحت نهجاً ومبسطاً. ويرتكز هذا الاقتراح على دراسة عملية أُجريت منذ بضعة أشهر في كمبوديا.

٨٠- وعرض التقرير المرحلي الذي يصف الطرق التي قامت بها "شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة" بتنفيذ التوصيات التي وضعتها اللجنة في دورتيهما الأوليين. وقال إنه قد تم تحقيق الكثير، على الرغم من عبء العمل الشديد المتولد عن الأعمال التحضيرية لاجتماع ليون وعن تقلص الموارد الخارجة عن الميزانية.

٨١- وقدم وصفاً موجزاً لنتائج اجتماع "شركاء من أجل التنمية". وقال إن التغذية المرتدة توحي بأن الروح الإيجابية التي أُبديت في الاجتماع ستستمر في المستقبل، وإن الأونكتاد سيتمكن من استخدام الزخم المتولد عن ليون في الإعداد على أفضل وجه ممكن للأونكتاد العاشر. وأوضح أنه قد جرت في ليون محاولة شيء جديد وأنه قد تم تحقيق شيء جديد. وستعتمد المناقشات الراهنة على هذا النجاح وهي تؤكد أن الأونكتاد، كما أراد منشؤوه، هو عمل حقيقي من عوامل التغيير من أجل التنمية.

٨٢- وتكلم ممثل **الأرجنتين** باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**، فأكد على أهمية التجارة الإلكترونية من أجل التنمية، وأعرب عن الأمل في أن يجري استخدام التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات الإلكترونية لمساعدة بلدان أمريكا الوسطى في جهودها الرامية إلى التغلب على الآثار التدميرية المترتبة على إعصار ميتش.

٨٣- وأشار إلى أن شبكة الإنترنت قد نمت نمواً مرموقاً، فازدادت من مليون مستعمل في عام ١٩٩٢ إلى ما قرابة ١٠٠ مليون مستعمل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ووفقاً لوثائق الأونكتاد، فإنه يوجد الآن نحو ٨,٥ ملايين مستعمل من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومن المتوقع أن يكون عددهم ٣٤ مليوناً في عام ٢٠٠٠، كذلك فإن عدد المواقع على الشبكة الإلكترونية العالمية من المتوقع أن يزداد إلى ٥٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٩.

٨٤- وأضاف أن التجارة الإلكترونية قد بدأ يكون لها تأثير على الأشكال التقليدية للتجارة وما يتصل بها من خدمات، وأن من المنتظر أن يكون لها بشكل لا بد منه تأثير على العلاقات بين قطاع الأعمال والمستهلكين

والحكومات. وفي الوقت نفسه، فإن إطار التجارة الإلكترونية تجري دراسته من جانب عدد من المؤسسات، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وتواجه البلدان النامية بمفاوضات ترمي إلى تنظيم وتحديد استعمال المراسلات الإلكترونية في المستقبل. وأوضح أن أعمال الأونكتاد تتسم بأهمية خاصة في التركيز على الجوانب الإنمائية للتجارة الإلكترونية، وأن الأونكتاد يحتاج إلى استخدام قدرته التحليلية لتقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي للتجارة الإلكترونية على التنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وستستفيد جهات الأعمال المحلية استفادة كبيرة من وضع مبادئ توجيهية ومن التدريب في مجال التجارة الإلكترونية.

٨٥- وقال إنه ينبغي في المناقشات الوشيكة في الدورة الراهنة للجنة بشأن طرق تيسير إمكانية وصول البلدان النامية إلى التجارة الإلكترونية، توجيه الاهتمام إلى الحاجة إلى تحديد الطرق المناسبة لتحسين إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وخاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني والآثار الاقتصادية والمالية. وأشار إلى أن برنامج النقاط التجارية التابع للأونكتاد عنصر هام ينبغي أن يوضع في الحسبان في هذه العملية. ولذلك فإنه أوصى بعقد اجتماع خبراء، يشترك فيه ممثلون من النقاط التجارية، في عام ١٩٩٩ لمناقشة المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية.

٨٦- وقال ممثل **الهند**، متحدثاً بالإنابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، إن الأونكتاد هو حلقة حيوية في سلسلة الثقد والتفاهم المتبادل اللذين ينبغي بناؤهما وتعزيزهما في مجال التجارة الإلكترونية. ومضى يقول إن المنطقة الآسيوية كانت أحد المصادر الرئيسية في العالم لتكنولوجيا المعلومات ومعداتها وخدماتها خلال العقدين الماضيين. وأشار إلى أن تتمتع المنطقة بمستوى عال من التعليم والإلمام بمبادئ الحاسوب يجعلها عنصراً فعالاً رئيسياً يمكن أن يلعب دوراً في التجارة الإلكترونية العالمية. وأضاف قائلاً إن عدداً كبيراً من البلدان الآسيوية قد شارك في صياغة الاقتراحات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتي قدمها محفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وكانت هذه الاقتراحات التي طرحتها مجموعة إقليمية من البلدان من أكثر الاقتراحات تقدماً. لكنه أوضح أن آسيا تشمل أيضاً عدداً من أفقر بلدان العالم، وهي بلدان لن تتحقق فيها التجارة الإلكترونية ما لم يتم التصدي للقضايا الأساسية المتصلة بتوافر البنية الأساسية للمعلومات وتنمية الموارد البشرية. وقال إن اجتماع ليون قد أتاح فرصة كبيرة للتصدي لهذه القضايا. ولاحظ بارتياح أن الدراسة النموذجية الأولى لتقييم الكفاءة التجارية قد نفذت في بلد آسيوي من أقل البلدان نمواً. وأعرب عن أمله في أن تشهد الشهور القليلة المقبلة تجدد اهتمام المانحين ببرنامج النقاط التجارية، نظراً لأن التطورات التي شهدها البرنامج مؤخراً في عدد من البلدان الآسيوية كانت إيجابية للغاية. وقال إن باستطاعة اللجنة الإسهام بدور مهم في تعزيز أسلوب معالجة التجارة الإلكترونية في الأونكتاد العاشر الذي سيكون هذا الموضوع من أهم بنود جدول أعماله.

٨٧- ومضى يقول إن على الأونكتاد بذل جهود لتحسين أوجه قصور البنية الأساسية التي تعاني منها البلدان النامية حالياً من حيث أجهزة الحواسيب والإطار القانوني وتنمية الموارد البشرية، لتمكين تلك البلدان ولا سيما أقل البلدان نمواً، من الاستفادة من التجارة الإلكترونية وتجنب التهميش. وأشار إلى أن من واجب الأونكتاد المشاركة بفعالية في جميع المحافل الدولية التي يتم فيها تطوير القواعد والمعايير الدولية للتجارة الإلكترونية، لحماية مصالح البلدان النامية.

٨٨- وقال ممثل **موريشيوس**، متحدثاً بالإنابة عن **المجموعة الافريقية**، إنه لا مفر من تأثير التجارة الإلكترونية بشكل جوهري على أسلوب إدارة الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات التجارية والمالية، والترفيه والاتصالات. ومضى يقول إنه في هذه الظروف، لن يكون هناك محل للمتفرجين، وستكون تحالفات التعاون والتآزر أمراً مألوفاً. وأشار إلى أن هذه التطورات الإيجابية ستكون لها نتائج وانعكاسات بعيدة المدى على البنية التحتية الأساسية، والقضايا القانونية والتنظيمية، وحقوق الملكية وغيرها من القضايا التجارية والتقنية والمالية المتصلة بالتجارة الإلكترونية. ودعا إلى عدم إغفال البعد الإنمائي وإلى استفادة الأونكتاد من ميزته النسبية على نحو يكفل التنسيق والتضافر في عمل جميع المنظمات المختصة والمجتمع الدولي بصورة عامة بغية تجنب مخاطر التهميش. وأشار إلى ضرورة استفادة البلدان النامية، ومشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم، من فوائد تنمية التجارة الإلكترونية موضحاً أن تحقيق ذلك يتطلب منها الالتزام بتلك التنمية، على نحو ما فعله الوزراء الأفارقة الذين وافقوا على إعلان منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية العالمية في أيار/مايو ١٩٩٨.

٨٩- وقال ممثل **كوبا** إن التجارة الإلكترونية هي مظهر آخر من مظاهر ضغوط العولمة. وأشار إلى ضرورة إيجاد حل لمشاكل الموارد البشرية والتكلفة المالية للانتفاع بشبكة انترنت لتلافي تزايد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقال إن الخصخصة ليست الحل الوحيد لتلك المشكلة. ورأى أن الخطوة الأولى في تنمية التجارة الإلكترونية في البلدان النامية هي تحسين العلاقات داخل قطاع الأعمال وبين الحكومة وقطاع الأعمال. وقال إن هذه الاستراتيجية ستساعد في زيادة كفاءة الحكومة والمشاريع على حد سواء وستؤدي إلى تحسين قدرتها التنافسية.

٩٠- وأيد فكرة وجود قواعد وأنظمة بسيطة ومرنة للتجارة الإلكترونية، على ألاّ يؤدي ذلك إلى إضعاف سيادة الدولة، مشيراً إلى ضرورة تمتع الدولة بالقدرة على حماية المصالح الحيوية الوطنية. وأشار أيضاً إلى أهمية تيسير التجارة وتنمية المشاريع في بيئة دولية ملائمة تخلو من التدخل في سيادة أي دولة ومن التدابير التجارية التقييدية ومن الممارسات التي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الراسخة ومن القوانين الأحادية الجانب والخارجة عن نطاق التشويع الوطني.

٩١- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه ينبغي مناقشة التقرير المرحلي الذي أعدته الأمانة عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها، أثناء الدورة، لتحديد مدى ملاءمة وضرورة اتخاذ مزيد من الاجراءات. ومضى يقول إن باستطاعة الأونكتاد القيام بدور في مساعدة البلدان النامية على فهم آثار التنمية المتصلة بالتجارة الإلكترونية على السياسات. ورأى أن أنسب دور للأونكتاد هو دور غرفة المقاصة التي تتولى تحليل المعلومات للبلدان النامية. وقال إن باستطاعة الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المختصة، أن ينشئ قاعدة بيانات عن حالة الاتصال الحاسوبي في البلدان النامية، موضحاً أنها ستفيد البلدان المتقدمة الراغبة في تقديم المساعدة في تلك المجالات. وأشار إلى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سيدلي ببيان هام عن التجارة الإلكترونية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وإلى أن تفاصيل ذلك البيان ستتاح على شبكة انترنت وفي نسخة للأقراص الصلبة.

٩٢- وقال إنه في انتظار نتيجة التحقيقات التي يجريها حالياً مكتب المراقبة الداخلية، ينبغي حذف أي إشارة إلى مشروع SEAL (وصلة التحقق الإلكتروني الآمنة) من موقع الأونكتاد على شبكة ويب، وينبغي عدم تنفيذ مشروعات SEAL قبل الحصول على ترخيص من اللجنة. وفضلاً عن ذلك ينبغي عدم النظر في إمكانيات التجارة الإلكترونية قبل مناقشة تقييمها في الاجتماع المقبل للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٩٣- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن أوجه التقدم الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعيد تشكيل الوسائل التي تتم بها التجارة الدولية، إذ أنها تربط بين المشتركين من أنحاء مختلفة من العالم في سوق الكترونية واحدة. ونظراً لولاية الأونكتاد بوصفه الهيئة الرئيسية بالأمم المتحدة للمسائل المرتبطة بالتجارة والتنمية، فإنه يحبّذ اشتراك الأونكتاد في تناول مسائل التجارة الإلكترونية.

٩٤- وحتى الآن تقتصر التجارة الإلكترونية على البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبلدان الأوروبية، لأن تطور هذه التجارة يعتمد اعتماداً شديداً على وجود كتلة حرجة من مستخدمي الإنترنت. ولا تزال البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مقيّدة بالتكلفة المرتفعة نسبياً للوصول إلى شبكة الإنترنت واستخدامها. وهناك حاجة إلى معالجة مسألة الظروف غير المتكافئة في هذا المجال، وكذلك في مجال إتاحة الموارد المالية والبشرية، كيما تتحول التجارة الالكترونية إلى أداة عالمية للنمو والتنمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأكمله. وينبغي أن تنهض الحكومات بدور نشط في هذا الصدد، لا بصفتها التنظيمية فحسب وإنما أيضاً كجهات مشاركة فعالة وكذلك، من الناحية المثالية، كمصدر تمويل للتدريب والدعم الأساسي للشركات التي تحاول الدخول إلى مجال التجارة الالكترونية.

٩٥- وبغية تيسير تطوير التجارة الإلكترونية وزيادة منافعها بالنسبة لجميع المشتركين، أعد عدد من الحكومات مقترحات تتعلق بإطار عالمي للتجارة الإلكترونية. ويؤيد الاتحاد الروسي تأييداً كاملاً أنشطة الأونكتاد في ذلك المجال، بما فيها الاجتماع الذي عُقد مؤخراً في ليون. وهو مقتنع بأن الأونكتاد يستطيع أن يساهم بدرجة عالية في تهيئة بيئة قانونية متسقة وشفافة للتجارة الإلكترونية في المستقبل.

٩٦- وقال ممثل **النمسا** متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي** إن التجارة الإلكترونية تحولت بسرعة إلى إضافة جذابة للوسائل التقليدية للتجارة بالنسبة للمشاريع في البلدان النامية، وإنها أصبحت تولّد ممارسات تجارية جديدة. ويعتبر عمل الأمانة التحليلي مفيداً في مساعدة الحكومات على تحسين سبل تحديدها للمصاعب التقنية والبشرية والمالية والقانونية التي تواجهها الشركات في البلدان النامية للحصول على التكنولوجيات الجديدة واستخدامها. وكان اجتماع الخبراء المعني بـ "بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: تنمية الموارد البشرية" مفيداً بوجه خاص في هذا الصدد.

٩٧- وقال ممثل **اليابان** إن التجارة الإلكترونية تتيح فرصاً كبيرة للبلدان النامية لأنها تزود المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بأفكار مبتكرة للتنافس مع المشاريع الكبيرة دونما حاجة إلى أحجام كبيرة من الاستثمار الرأسمالي أو البنى الأساسية الضخمة. وينبغي عدم إغفال الأهمية الممكنة للتجارة الإلكترونية بين البلدان النامية. ذلك أن التجارة

الإلكترونية نظام يسمح بالمعاملات السريعة ولكنه ينطوي أيضاً على عقبات. ومن ثم، ينبغي تشجيع البلدان النامية على العمل على تيسير التجارة من خلال تهيئة البيئة اللازمة، مثل العمليات التجارية والبنى الأساسية، للسماح للمشاريع بأن تستفيد استفادة كاملة من منافع التجارة الإلكترونية.

٩٨- وقال ممثل **الصين** إن تأثير صناعة تكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد الوطني أكبر بكثير من تأثير الصناعات التقليدية. فقد أخذت التجارة الإلكترونية، التي تتسم بالكفاءة العالية والتكاليف المنخفضة والعائد المرتفع والطابع العالمي، تحل محل الهياكل التقليدية الاقتصادية والتجارية، وسيكون لها بالتأكيد تأثير بعيد المدى على الاقتصاد والتجارة في العالم.

٩٩- وتعلق الصين أهمية كبرى على تنمية التجارة الإلكترونية وقد أنشأت وزارة صناعة المعلومات لتشجيع تنمية التجارة الإلكترونية. وكانت الصين هي أول بلد ينشئ مركزاً لتنمية نقاط التجارة بعد الأونكتاد التاسع؛ وتوجد الآن نقطتان للتجارة في بيجينغ وشنغهاي. وأنشات أيضاً شبكة للتجارة الإلكترونية على الصعيد الوطني، واستهلت بنجاح طرح أول عطاء لها في مجال التجارة الإلكترونية الخارجية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

١٠٠- غير أنه توجد أيضاً مشاكل تواجه تطوير التجارة الإلكترونية، مثل عدم إدراك أهميتها على مستوى المشاريع، والافتقار إلى التكنولوجيا والبنى الأساسية الإلكترونية والتقنيين المؤهلين؛ وتوجد أيضاً مشاكل مالية وقانونية مرتبطة بذلك.

١٠١- وأوصى بان تبذل جهود لتعزيز الوعي بالتجارة الإلكترونية بين البلدان، وبأن يؤخذ في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية بين البلدان عند وضع إطار تنظيمي عالمي، وهو إطار ينبغي له أن ينتهج نهجاً تدريجيا. وينبغي أيضاً أن تقدم البلدان المتقدمة المساعدة التقنية والأموال إلى البلدان النامية لبناء قدراتها وهياكلها الأساسية كيما يتسنى تحقيق التوازن في تطوير التجارة الإلكترونية. ولئن كان ينبغي الاعتراف بالدور الإيجابي للقطاع الخاص في تطوير التجارة الإلكترونية، فيتعين أيضاً عدم إغفال دور الحكومات في صياغة السياسات والمبادئ التوجيهية على مستوى الاقتصاد الكلي.

١٠٢- وقال ممثل **أوغندا** إن التجارة الإلكترونية تتيح فرصاً وتحديات للبلدان النامية، وتوفر لها إمكانية "القفز إلى الأمام" في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأبرز أوجه التباين الشديد في الحصول على الخدمات، حسبما وردت في الوثيقة TD/B/COM.3/16، وبصفة خاصة الوضع الضعيف للبلدان الأفريقية. ذلك أن الاتصالات في المناطق الريفية في افريقيا تعتبر مشكلة لعدم وجود خدمات الهاتف السلكية. وفي تلك المناطق، لا يتسنى الوصول إلى شبكة الإنترنت إلا من خلال الهواتف المحمولة أو الوصلات المرتبطة بالأقمار الاصطناعية، وهي أكثر تكلفة. ومن الضروري إنشاء البنى الأساسية اللازمة وتوفير سبل تنمية الموارد البشرية.

١٠٣- وقد قُدمت مقترحات رئيسية بشأن وضع إطار عالمي للتجارة الإلكترونية، على أن تبحث منظمة التجارة العالمية مسألة القواعد واللوائح اللازمة بهذا الشأن. وعلى الأونكتاد دور حيوي يؤديه في مساعدة البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، بغية التعرف على المسائل الواجب بحثها داخل نطاق أي إطار عالمي يتم وضعه. وأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزه الأونكتاد في مجال إنشاء نقطة للتجارة في أوغندا، وفي مجال تنمية بناء القدرات في ميدان الإلكترونيات. وكان اجتماع ليون مفيداً في إتاحة الفرصة للبلدان النامية للاتصال بممثلي الحكومات ودوائر الأعمال والمجتمع المدني.

١٠٤- وقال ممثل **سويسرا** إن التجارة الإلكترونية تتطور بسرعة وأن الأمر يحتاج إلى أن تشترك فيها البلدان النامية اشتراكاً نشطاً لزيادة مشاركتها في التجارة العالمية في السلع والخدمات. وينبغي أن تكون الأولوية التي تتوخاها البلدان النامية هي تهيئة البنى الأساسية اللازمة للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وعلى القطاع الخاص دور حاسم يؤديه في مجال وضع الضوابط التي ستنظم التجارة الإلكترونية. ودور الدول في هذا الصدد حيوي أيضاً، ولكن ينبغي أن تقتصر السياسات الحكومية على حماية المصالح الخاصة.

١٠٥- ومن الضروري، بالنظر إلى وجود عدة آليات لإصدار الشهادات، تطبيق مبدأ عدم التمييز والأداء التفاعلي بين هذه الآليات، وبصفة خاصة من خلال الاعتراف المتبادل بالشهادات والتوقيعات الإلكترونية. غير أن التكنولوجيا في هذا المجال تتطور بسرعة إلى الحد الذي يصعب عنده اعتماد نهج من أعلى إلى أسفل إزاء هذا الموضوع.

موجز المناقشات غير الرسمية بشأن البند ٤ من جدول الأعمال[٢]

١٠٦- دعم التحليل الوارد في الوثيقتين TD/B/COM.3/16 وTD/B/COM.3/17 المناقشات بشأن البند ٤ من جدول الأعمال. وأعربت الوفود عن تقديرها لنوعية العمل التحليلي في هاتين الوثيقتين وأكدت أهمية الأعمال التحليلية للأونكتاد في ذلك الميدان.

القضايا المتصلة بالوصول

١٠٧- أكدت المناقشة أهمية إدراك الاحتمالات المختلفة للوصول إلى التجارة الإلكترونية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وكانت الوفود مهتمة بأن تعرف الأعمال التي قامت بها المنظمات الدولية الأخرى في ميدان الوصول وأعربت عن أملها عن وجود تآزر بين النهج المختلفة. وأبرزت الأمانة أهمية سبل الوصول إلى المعلومات عموماً وإلى إنترنت خصوصاً وخاصة بالنسبة لأفريقيا. وينبغي ألا يقتصر الوصول على المناطق الحضرية الكبرى. وشددت الوفود أيضاً على أهمية فرص الوصول إلى التجارة الإلكترونية في حالة البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرّضة للخطر والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعُرض برنامج نقطة التجارة بوصفه أداة ممكنة تسمح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاشتراك في التجارة الدولية بما في ذلك المناطق الريفية.

١٠٨- وتم توضيح تكامل الأعمال التي تقوم بها مختلف المنظمات الدولية بمثال اجتماع "شركاء من أجل التنمية" الذي عُقد في ليون في تشرين الثاني/نوفمبر حيث نوقشت إمكانية الالتقاء بين نقاط التجارة التابعة للأونكتاد ومراكز الاتصالات التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات مع ممثلين رفيعي المستوى من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٩- فالتجارة الإلكترونية تفتح عصراً جديداً ويتعين تغيير الطرق التقليدية في التجارة. ولذلك كان من الأهمية القصوى تعريف البلدان النامية بالأعمال والأبحاث والمناقشات الجارية في مختلف المنظمات. ولكن يتعين ألا تغيب نقطتان هامتان جداً عن البال: أولاً أن التبادل الدولي بين المشاريع سوف ينمو بسرعة قصوى في السنوات القادمة، وثانياً أن الأدوار الخاصة بكل من المشاريع والحكومات سوف تتغير. وهذا هو السبب في أنه من المهم متابعة أهداف موجهة نحو العمل.

١١٠- وعرض معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث اسطوانة CD-ROM عنوانها "إنترنت في الجنوب" تم انتاجها بمساهمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وعدة جامعات. وتضمنت الاسطوانة تجميعاً للمنشورات ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية. وتتألف مساهمة الأونكتاد في المشروع من إتاحة كل الوثائق التي تعالج التجارة الإلكترونية والمساعدة في توزيع الاسطوانة. ويجري إصدار الاسطوانة بثلاث لغات (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية) في الوقت الحاضر. وقد تم تكييف نص كل لغة للاحتياجات الخاصة بالحالة الاقتصادية والثقافية لكل مجموعة لغوية معنية ويركز على المنشورات والحالات العملية في البلدان التي تشترك في خلفية ثقافية واحدة. ومن المتوقع تحديث اسطوانة المعهد كل عامين.

١١١- وتم إبراز أهمية الثقة في أي صفقة بين البائع والمشتري وهو موضوع تم مناقشته في اجتماع ليون. وتم توضيح الفرق بين الإنترنت والتجارة الإلكترونية والتبادل التجاري: فالإنترنت هي بروتوكول لتبادل المعلومات أما التجارة الإلكترونية فتستخدم الإنترنت لتطوير الأدوات وللمزاوجة بين المستوردين والمصدرين والتبادل الإلكتروني يشير إلى الأسواق المالية. وتشعر كثير من البلدان النامية بالقلق من هيمنة الإنترنت. وهل هناك شبكة أخرى يمكن أن تجري فيها التجارة الإلكترونية؟ ويبدو أن الإنترنت هي هيئة تسير نفسها ولا تحكمها ضوابط: ومن ثم يتطلب الأمر صياغة قواعد ولوائح مرنة للتجارة الإلكترونية التي تستند إلى إنترنت.

١١٢- وتم إبراز أهمية الإحصاءات الواردة في الوثيقة TD/B/COM.3/16 وأشير بضرورة تحليلها تحليلاً أوثق. وأشير إلى أن الإحصاءات الخاصة بأفريقيا مشوهة إلى حد ما بسبب إدراج جنوب أفريقيا. ويتعين مراعاة الاختلافات المحلية في الأرقام وذلك، مثلاً بشأن عدد مستعملي الإنترنت وخاصة في ميدان سريع التطور مثل الإنترنت. والغرض من الوثيقة هو لفت الانتباه إلى بعض الحقائق لا استخلاص نتائج محددة.

قضايا السياسة العامة

١١٣- تم عرض آخر التطورات في المناقشات بشأن التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية. وفيما يخص المنظمة العالمية للتجارة، تمثل التجارة الإلكترونية قضية جديدة في التجارة العالمية ولكنها تخضع مع ذلك للقواعد واللوائح التقليدية للاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة (الغات). وتقوم منظمة التجارة العالمية بتحليل التجارة الإلكترونية بوصفها خدمة من الخدمات وهي تعرف التجارة الإلكترونية بأنها أي شيء يباع عن طريق الإنترنت. وهي تقر بالفائدة التي تعود على البلدان النامية من الاشتراك الكامل في التجارة الالكترونية وهي في صدد تعريف الميادين التي تحتاج إلى مفاوضات في المستقبل.

١١٤- وتشعر البلدان النامية عموماً بالقلق من نتائج الاقتراحات المالية في صدد التجارة الإلكترونية وما يمكن أن ينجم عنها من خسارة في الإيرادات الحكومية لهذه البلدان. وهناك ضرورة لتعزيز اشتراك البلدان النامية في التجارة الإلكترونية بتسهيل وتخفيض تكاليف الوصول إليها بقدر الإمكان. وتشعر البلدان النامية أيضاً بالقلق من مخاطر استبعادها من بعض مناقشات السياسة الهامة في التجارة الإلكترونية وشددت على أهمية الأعمال التحليلية للأونكتاد في تعزيز قدرتها على الاشتراك بنشاط في هذه المناقشات. واتفق على أن هناك ضرورة للتنسيق والتعاون في ذلك الميدان بين جميع المنظمات الدولية وخاصة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية التي ينبغي أن تتكامل أعمالها. وحيث أن اشتراك البلدان النامية هو القضية الرئيسية للأونكتاد لذلك ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على تعاون الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية.

١١٥- وقام ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات بعرض لدور مراكز الاتصالات المحلية في توفير الوصول العالمي إلى تكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية. وقال إن الاتحاد يركز أنشطته على إتاحة خدمات الاتصالات الأساسية والقيمة المضافة المتاحة على مسافة خطوات في المجتمعات الريفية حيث أن المناطق الريفية في البلدان النامية تضم ما بين ٧٠ و٨٠ في المائة من السكان. والوصول إلى هذه الخدمات سيؤثر تأثيراً عظيماً على التنمية. وتطوير المحتوى المحلي لمراكز الاتصالات يزيد من اشتراك المجتمعات التي تخدمها هذه المراكز في مجتمع المعلومات والمعارف وفي التجارة الدولية. ودور مراكز الاتصال هو: (أ) توفير أدوات للتنمية الريفية من خلال التطبيقات التليماتيكية في التبادل التجاري والتجارة والزراعة والصحة والتعليم؛ (ب) السماح للمجتمع الريفي بالحصول على نصيب من مرافق الاتصالات؛ (ج) تشجيع التنمية الريفية.

١١٦- ولا تزال هناك بعض الحواجز التي تعترض تنمية هذه المراكز مثل الافتقار إلى الوعي بين السكان الريفيين والعقبات السياسية والتنظيمية والافتقار إلى البنية الأساسية أو المهارات والتدريب. ولكن هناك بعض المراكز الناجحة التي تعمل بالفعل في مختلف البلدان النامية بما فيها بنن وبوتان وهايتي وهندوراس والهند وملديف ومالي وموزامبيق ورومانيا والسنغال وسورينام وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام. وقد نظم الاتحاد الدولي للاتصالات حلقات دراسية إقليمية بشأن مراكز الاتصال المجتمعية بالاشتراك مع وكالات أخرى. وقد دعي الأونكتاد إلى الاشتراك في

الحلقة الدراسية التي كان معقوداً انعقادها في بودابست في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ولكنه لم يتمكن من قبول الدعوة بسبب نقص الموارد.

منهجية تقييم الكفاءة في التجارة

١١٧- طلب الأونكتاد التاسع من الأونكتاد العمل على إعداد منهجية لتقييم الكفاءة في التجارة وعرضت الأمانة منهجية للقيام بهذا العمل في الدورة الثانية للجنة. وفي تلك المناسبة أعربت اللجنة عن شكوكها إزاء تعقيد وتكلفة المنهجية وأشارت على الأمانة بتبسيطها حتى يمكن للبلدان أن تستعملها بنفسها. واستجابة لهذا الاقتراح قامت الأمانة ببعثة قصيرة إلى أحد أقل البلدان نمواً، وهو كمبوديا، ويوجد تقرير عن هذه البعثة (UNCTAD/SDTE/SMSE/Misc.19).

١١٨- وكان على اللجنة أن تقرر ما إن كان هذا العمل مفيداً بشكله الحالي وما إن كان ينبغي متابعة هذا العمل وما إن كان ينبغي استعمال موارد خارجة عن الميزانية (إن وجدت) نظراً لضيق الموارد المتاحة للأمانة.

النظر في التقارير

١١٩- كان من بين استنتاجات تقرير اجتماع الخبراء بشأن "بناء الطاقة في ميدان التجارة الإلكترونية: تنمية الموارد البشرية" اقتراح بإصدار بعض اسطوانات CD-ROM يمكن نشرها من خلال برنامج التدريب في ميدان التجارة الدولية وكانت الحلقة الدراسية الخاصة بالبلدان العربية في التجارة الإلكترونية ناجحة جداً وتم نشر نتائجها على نطاق واسع بالفعل. ومنذ هذه الحلقة الدراسية تلقى الأونكتاد عدة طلبات لتنظيم أعمال مشابهة.

١٢٠- وأشير إلى أن وجود استراتيجية جديدة لبرنامج التدريب أمر متوقع. ويبدو أن تنظيم حلقات دراسية إقليمية هو المستوى المناسب للتدريب على التجارة الإلكترونية وينبغي لهذه الحلقات الدراسية أن تجمع القطاعين الخاص والعام اللذين يهتمان جداً بهذه المسألة. وينبغي تشجيع اشتراك منظمة التجارة العالمية في هذه الحلقات الدراسية. والبلدان المستهدفة لهذه الحلقات الدراسية هي البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً. وهذا النوع من الحلقات الدراسية يتيح الفرصة المثالية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لتنسيق مناهجهم في التدريب على التجارة الإلكترونية.

برنامج نقاط التجارة

١٢١- جرت مناقشات طويلة ومكثفة بشأن التجارة الإلكترونية وخاصة برنامج نقاط التجارة. وكان هناك توافق في الآراء بشأن صعوبة اتخاذ أي قرار فيما يتصل بالبرنامج طالما أن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لم تستكمل استعراضها المتعمق لبرنامج نقاط التجارة. وبالتالي فإن اللجنة قررت أن تفوض مكتبها الموسع للنظر في إحالة الموضوع إلى اجتماع خبراء ثان.

الفصل الخامس

الإجراء الذي اتخذته اللجنة والبيانات الختامية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٢٢- في الجلسة ١٢ (الختامية) المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ اعتمدت اللجنة استنتاجاتها المتفق عليها بشأن البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال (الواردة في الفصل الأول). ووافقت أيضاً على إدراج ملخص المناقشات غير الرسمية بشأن هذين البندين الذي أعدته أمانة الأونكتاد تحت سلطة الرئيس في التقرير النهائي للاجتماع (ويرد هذان الموجزان في الفصلين الثالث والرابع على التوالي).

البيانات الختامية

١٢٣- أشار ممثل **أوغندا** إلى أنه تم الاتفاق في ميدراند على إعطاء الأولوية إلى أقل البلدان نمواً في أعمال الأونكتاد وأنشطته على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة معاً. وقال إنه وافق على توافق الآراء في الدورة الحالية على أساس أنه سيتم إيلاء الاهتمام الواجب إلى المشاكل التي تواجه أقل البلدان نمواً. وقال إنه يشاطر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قلقه الذي أعرب عنه أثناء المناقشات غير الرسمية بشأن تهميش أفريقيا وأقل البلدان نمواً في الأونكتاد.

الفصل السادس

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٢٤- افتتح السيد كارلوس فورتن، نائب الأمين العام للأونكتاد، الدورة الثالثة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

باء - أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٢٥- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة العاشرة المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيسة:	السيدة هيذر بوث دي جيوبفاني	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)
نواب الرئيسة:	السيد تادوس تشيفامبا	(زمبابوي)
	السيد ناتان إيرومبا	(أوغندا)
	السيد جان لوك لو بيدو	(فرنسا)
	السيد سوجنغ راهاردجو	(إندونيسيا)
	السيد أنطونيو روداس بوزو	(إكوادور)
المقررة:	السيدة سيما ايفازوفا	(أذربيجان)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢٦- أقرت اللجنة، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/18. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة الثالثة على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- آثار البيئة الاقتصادية لما بعد جولة أوروغواي على تنمية المشاريع، بما في ذلك قضايا السياسة العامة المتصلة بالتعاون والتكتيل بين الشركات

٤- أثر التجارة الالكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٢٧- في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة (انظر المرفق الأول أدناه).

هاء - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٢٨- وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها (TD/B/COM.3/L.8 وL.8/Add.1) رهناً بالتعديلات على موجز البيانات وخولت المقرر وضع التقرير في شكله النهائي في ضوء أعمال الجلسة العامة الختامية.

الحواشي

(١) أعدته أمانة الأونكتاد.
(٢) أعدته أمانة الأونكتاد.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقييم السياسات الابتكارية والتدابير غير الضريبية لرفع مستوى عمليات تكتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات وتطوير روابطها الشبكية الخارجية، مع مراعاة دور كل من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات، بهدف تشجيع القدرة على المنافسة والابتكار والإنتاجية في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة

٤- التجارة الالكترونية وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية

٥- تقارير الهيئات الفرعية للجنة

٦- تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد أعضاء اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اكوادوار
ألمانيا
اندونيسيا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باراغواي
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
الدانمرك
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
غابون
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا

فييت نام	موريشيوس
قبرص	النرويج
قطر	النمسا
كرواتيا	نيبال
كوبا	نيجيريا
كوستاريكا	نيكاراغوا
كولومبيا	هايتي
كينيا	الهند
مالطة	هولندا
مصر	الولايات المتحدة الأمريكية
المغرب	اليابان
المكسيك	اليمن
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين انظر TD/B/COM.3/INF.3.

٢ وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
منظمة الوحدة الأفريقية

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمة المتصلة التالية ممثلة في الدورة:

صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة الدولية
منظمة العمل الدولية

٤- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية ممثلين في الدورة.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الابتكارات والشبكات الإنمائية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
غرفة التجارة الدولية

الشخص المرجعي

السيد ب. ريدي، الباحث بمعهد السياسة البحثية، جامعة لوند، السويد.

- - - - -